الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢٩ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق مشاكوس والصراع السياسي في السودان (٣-٣)

مصر.. قلق مشروع من الاتفاق ولكن..

من المؤكد ان الاتفاق الاطارى في مشاكوس قد اثار القلق والمخاوف وبنسبة متساوية تقريبا لدى كل من التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض والحكومة المصرية وهذا التقارب في الرؤي اعتبره من المؤشرات الحيوية والايجابية في العلاقة بين التجمع ومصر. ايجابي من حيث اتساع الدائرة المعرفية المشتركة بين الطرفين. ومع ان ردة الفعل جاءت عفوية من كل طرف الا انها انصبت في اتجاه واحد ومن نفس المنطلقات وفي نفس التوقيت تقريبا اذ اثارت النقاط التي تضمنها الاتفاق الشكوك والمخاوف من حولها لاسباب شرحناها سابقا ولكن ما يهمنا الان هو النظر في ابعاد ردة الفعل المصري على ما جرى.

اولا نؤكد على ان اي اتفاق بين الطرفين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لاينبغي ان يفاجيء احدا لان كل جولة عقدت بينهما في مختلف المحطات التي التقى خلالها الطرفان كانت بغرض الخروج باتفاق وتحت مظلة مبادرة ما. وخلال العشر سنوات الماضية عقدت العديد من الجولات التفاوضية.. وبديهي توقع الاتفاق في اي منها ولكن طبيعة هذا الاتفاق هي التي قد تثير الجدل والتساؤلات تماما كما حدث في مشاكوس. كذلك وعبر هذه السنوات كان هناك سيل من المبادرات من دول ورؤساء وانصبت جميعها في اتجاه وضع نهاية للحرب وتبعا للمبادرات تعددت المنابر لمخاطبة قضية واحدة.

وهو ما لم يكن يصب في خانة المصلحة الجادة لحل القضية بشكل جذري.

وهكذا جاءت المبادرة المصرية الليبية ضمن سيل من المبادرات واعتقد انها ولدت في وقت كانت فيه الحكومة السودانية تشهد تحولا مهما من حيث نظرتها لمشكلة الجنوب، فقد سبقت هذه المبادرة ماسمى باتفاق السلام بين الحكومة ومجموعة رياك مشار التي انشقت عن الحركة الشعبية وقد سبب ذلك الاتفاق في حينه بعض الانزعاج من جانب الحكومة المصرية. واقول بعض لان رياك مشار لم يدخل الاتفاق بأي ثقل اذ ان من الواضح ان المبادرة القوية لاتزال في يد الحركة الشعبية. ولم يكن لمشار ما يقدمه للخرطوم سوى شخصه والمجموعة التي تحالفه والتي حظيت بنصيبها من الحقائب الوزارية. ايضا كان من الواضح لمصر والتجمع الوطني ان لامستقبل لاتفاق السلام السوداني. لكن المؤشر المزعج في ذلك الاتفاق هو انه كشف عن مساع حقيقية وجادة لدى الحكومة في الخرطوم لفصل الجنوب فمن ناحية جاء الاتفاق مع مجموعة مشار ولام اكول التي طرحت رؤيتها الانفصالية بوضوح وهو مكان كان احد اسباب الخلاف بينها والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق .واكثر من ذلك فقد تضمن الاتفاق بين الطرفين البدء في فصل الجنوب بعد فترة انتقالية من ٤ سنوات.

والان ومع كل الاعتبار الذي حتم موافقة الخرطوم على الخروج بصيغة اطارية خطيرة كما حدث في مشاكوس فان نوايا الخرطوم المبيته للفصل تلك قد حتمت الارتهان للصيغة الاطارية اكثر منه الضغوط الخارجية رغم حقيقتها وقوة وتأثيرها. ولهذا التحول مسبباته فقد تعرضت حكومة الانقاذ في الخرطوم الى حالة من التشتت بسبب الخلافات السياسية داخل معسكر حزب المؤتمر الوطني الحاكم. ومع وطأة المتغيرات داخل الحكومة والانشقاق الذي تكرس بين

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. طارق الشيخ

الفصيل الذي يقوده الترابي من ناحية والاخر بقيادة علي عثمان طه فقد اعاد المؤتمر الوطني وحكومة البشير النظر في خطابه تجاه الاخر في المعارضة السياسية الحزبية. بل انها تبنت في بعض الاوقات الكثير من افكار القوى المعارضة. وتدريجيا اتجهت الانقاذ لايجاد مخرج وحل ما للنظام من ازمته ومن ثم بدأت مرحلة من سياسة فتح الابواب للحوار مع المعارضة وصاحب ذلك قناعات لدى الحكومة من عدم جدوى استمرار الحرب في الجنوب وبالاحرى توصلت الحكومة لقناعة بفشل سياستها لحل مشكلة الجنوب. هذا الاعتراف بالفشل هو الذي زحزح الثوابت وبدلها بمتغيرات لم تحسب جيدا كما لم تكن في حسبان احد من غرمائها.

وهذا يجعلنا نتوقف عند المبادرة المصرية الليبية وبرغم ما تضمنته من عناصر ايجابية كثيرة الا انها لم تكن لتصلح كبديل عملي للايجاد. وهذا يعود لطبيعة المشكلة في جنوب السودان ووجود منبر الايجاد السابق والذي يعود لسنوات سبقت وجود حكومة الانقاذ في الخرطوم.

والملاحظة الرئيسية على الايجاد انها لاتأخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية في السودان وتحصر جهدها لحل مشكلة الجنوب وحسب وهذا ما ظل موضع اعتراض من قبل التجمع الوطني المعارض لسنوات. اذ انه يمثل مخرجا قاصرا لايحل المشكلة باعتبارها جزءا وتفصيلا من ازمة عامة في السودان. وبالمقابل فان المساعي المصرية تكثفت على امل ان تسحب البساط تماما من الايجاد وان تتولى المبادرة المصرية الليبية كل ما تعلق بمشكلة الجنوب والملف السوداني بكامله وهو ما كان بندا ثانيا تقريبا في حوارات الحكومة المصرية مع قيادات التجمع من ناحية والحكومة السودانية من ناحية ثانية.

قلق وانزعاج

في منتصف يوليو ٨٩ اي بعد اسبوعين تقريبا من انقلاب البشير صدرت تصريحات من الرئيس عمر البشير تقول انه «لايمانع في انفصال الجنوب اذا قرر الجنوبيون ذلك وانه سيقبل بحكم فيدرالي في الجنوب اذا قرروا هم ذلك» وهو حديث بادرت الخرطوم لنفيه بعد ان اقام الدنيا ولم يقعدها في مصر والاعتقاد ووفقا لما جاء في الصحافة المصرية آنذاك وما بلوره موقف الرأي العام المصري فقد كان ذلك التصريح المبكر احد المرتكزات التي كرست الخلاف العميق بين القاهرة والخرطوم.

اذ غصت صحف القاهرة وقتها بالمقالات التي انتقدت وبشدة موقف البشير خاصة وانه قد اسبق حديثه ذلك بقرار ادهش مصر كثيرا باعلانه ابطال اتفاق الميرغني قرنق واعتبرت الصحافة المصرية في ذلك الوقت المبكر من عمر الانقاذ ان الانقلاب العسكري في السودان هو الاول من نوعه في تاريخ الانقلابات السودانية الذي يردد ماسعى الاستعمار للقيام به «اي تقسيم دول القارة الافريقية» ورأت فيه ذريعة لجعل جنوب الوادي لقمة سائغه للمطامع الدولية وباختصار فقد انبعثت نفس المخاوف والقلق التي لمسناها بعد اتفاق مشاكوس، وكان لافتا في ذلك الوقت اهتمام الصحافة المصرية على غير العادة بحديث لجون قرنق وابرزت قوله«لاسلام مع النظام الدكتاتوري الحاكم في السودان ولاسلام الا مع نظام ديمقراطي تمثل فيه كافة القوى والاتجاهات السياسية» وقوله ايضا انه كان على وشك التوصل لاتفاق مع الميرغني حتى جاء الانقلاب العسكري فجأة وافسد كل شيء وان الانقلاب جاء بمخطط انفصالي وانه اي قرنق متمسك بوحدة السودان في ظل حكومة ديمقراطية«الوفد ١٨/٨/١٩٨٩».

وفي حقيقة الامر فقد عكرت تصريحات البشير تلك صفو النيل في شمال الوادي واضطرت الخرطوم ليس فقط الى النفي الشديد بل نجد السيد علي شمو وزير الاعلام السوداني انذاك يصرح للصحافة المصرية«ان اي انسان يريد ان يحل مشكلة الجنوب حلا عسكريا هو شخص مختل عقليا»«الوفد ٢٨/٨/١٩٨٩».

ولم يبدد ذلك موجة الشك والظنون التي استحالت فيما بعد الى قطيعة شاملة في العلاقات وغير مألوفة بين مصر والسودان.

والان فان ما جرى في ماشكوس يقف على تلة من المواقف السابقة التي اكدت غير مرة بان الانقاذ ترغب في اغلاق الملف الجنوبي عبر فصله.

ويلفت النظر هنا ان نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه قد اورد وفي زيارته للقاهرة ثلاثة اسباب يقول انها دفعت الحكومة لتوقيع اتفاق السلام مع الحركة الشعبية اولها اكتشاف البترول وبروز مصالح اقتصادية مهمة لاميركا وثانيها ان الحوارات بين الشمال والجنوب اكدت ان التوصل الى السلام في السودان يستدعى منح الجنوب حق تقرير المصير والسبب الثالث قرار القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة بالسلام في السودان.

ويلاحظ ان نقطتين من بين الثلاث نقاط تعتبران العامل الاميركي وهذا في حد ذاته كاف لتفسير السهولة التي تنازلت بها حكومة الانقاذ عما كانت تعتبره في السابق من ثوابتها. ومن الناحية الاخرى فان النقطة الثالثة التي اشار فيها الى حق تقرير المصير تمثل لب الخلاف بين الحكومة المصرية واطراف الصراع السودانية. فقد توقف عندها التجمع والحركة الشعبية وابديا ملاحظات حولها في اطار المبادرة المصرية الليبية في وقت تستعد فيه الحكومة السودانية لما هو اكثر من حق تقرير المصير.

ومع ذلك فقد شطح بعض الاخوة في مصر في تصوير مبالغ فيه عن المخاطر وحصروها في مفهوم نيلي بمعنى حصة مصر من مياه النيل ازاء اي تقسيم مستقبلي في السودان ومفهوم امني مفاده بان الجنوب ودولته في حالة الانفصال ستقوم بدعائم صهيونية واميركية«تهدد دول المنطقة» وهذه محض مبالغة لاتخدم احدا اذ ان الذي سيتجزأ هو السودان والغالبية العظمى من السودانيين وبما في ذلك الحركة الشعبية ولاسباب كثيرة وموضوعية لاترى حتمية الانفصال. واذا ما حدث ذلك لاقدر الله فان ثمن ذلك سيدفعه كل الشعب السوداني في الشمال والجنوب بمعنى ان الامر يتعدى مجرد شرب مياه النيل الى ماهو اكبر واعظم .وهذا ما تعيه جيدا القوى السياسية، وما تعمل على تجنبه بانتفاء مسبباته وقطع جذورها الضاربة في النظام الشمولي. وعليه فان كلمة السر الوحيدة والقادرة على حماية السودان من التشرذم والانقسام تكمن في اشراك كافة القوى السياسية في كل القضايا المصيرية المتعلقة بمستقبل السودان واستعادة الديمقراطية والحريات السياسية كاملة ومراعاة مصالح الشعب السوداني اولا.

ومصالح دول الجوار ووضعها فوق اعتبارات ومصالح الدول الاخرى حتى ولو كانت الولايات المتحدة لما فيه خير شعوب المنطقة جميعا.

■ كاتب وصحفي سوداني من أسرة الراية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية